المراعي في

اوقاف الغراغ وكافحة الامية الرقمية

331.845:M29aA

المراغي، شكري.
اوقات الفراغ ومكافحة الامية الاقتصادية.

331.845
M29aA

دكتور شكرى المراغى

أوقات الفراغ ومكافحة الأمية الاقتصادية

الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٤٨

مطبعة حجازى بالقاهرة

331.845
M29aA
C.1

راجياً أنه تذكروه بكلمة

١٩٤٨/٦/١٨

أوقات الفراغ ومكافحة الأمية الإقتصادية

لحضرة

الدكتور شاكري المراغي

سكرتير إدارة الصناعات الصغرى بوزارة التجارة والصناعة

نص المحاضرة التي ألقيت بالقاعة الشرقية

بالجامعة الأميريكية بالقاهرة

(يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٤٨)

مطبعة حجازي بالقاهرة

أوقات الفراغ ومكافحة الأمية الإقتصادية

سيداتى . سيادتى :

مقدمة

منذ عام مضى على وجه التقريب بل فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩٤٧ على وجه التحديد أتاح لى قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية فرصة التحدث من فوق هذا المنبر الحر أولى أحاديثى عن رسالة « التصنيع الريفى » وأثرها الاجتماعى بوصفها وسيلة لرفع مستوى معيشة الملايين من الفلاحين . وهى الرسالة التى تنهض بها « إدارة الصناعات الصغرى » بوزارة التجارة والصناعة وكان يومئذ مستهل عهد انشائها . وبداية كفاحها ونضالها . وتوجهت بالشكر لقسم الخدمة العامة لذلك التفضل المذكور . . . وها هو القسم يهيء لى فرصة أخرى إن حسبت فى العرف وفاء . . فلى أن أعدها من جانبى سخاء . . فالشكر أذن قد يتضاءل فلا يتعادل الجزاء ، مع هذا السخاء ، ولكن الشفاعة ان رسالة « التصنيع الريفى » رسالة اجتماعية قبل أن تكون صناعية فهى والحالة هذه رسالة مشتركة قد

بدأها هـذا القسم منذ انشائه وقد مضى عليـه قرابة ربع قرن .

سيداتى . سادتى :

مشروع التصنيع الريفى

ان الفـكرة التى هدف اليها مشروع « التصنيع الريفى » فـكرة تبلورت فى (إستثمار أوقات فراغ القرويين) ، واستغلالهـا عملياً عن طريق ممارسـة الصناعات اليدوية وبذلك تزاد الموارد ، ويضاف إلى الدخول الريفيـة المحدودة دخولا جديدة من شأنها المساهمـة فى رفع مستوى معيشة هـذه الطبقات فى القرى .

أوقات الفراغ

(وأوقات الفراغ) فى الريف المصرى عبارة عن مدد متقطعة ولـكنها متتابعة وهى فى مجموعها ، تمثل أزمنة طويلة فمن قائل أنها لا تقل عن ٥ شهور فى العام ومن قائل أنها قد تصل إلى ٨ شهور وسواء صح الرأى الأول ، أو رجح الرأى الثانى ، فان المتفق عليـه بل المقطوع به ان الفلاح المصرى يعانى فعلا بطالة وان فريقاً كبيراً من الفلاحين متعطلون — بالرغم من ان من بينهم قلة مرهقة — وان التعطل يرجع لأرتكانهم على باب رزق واحد وهو الزراعة التى بدورها تخضع

لمواسم وأجواء تهيء فى خلالها الفرص للنبت أن يؤتى ثماره . وهو تعطل شائع فى كل بلد زراعى فلا قبل للفلاح على مكافحته . ولا لوم يوجه له لبطالته .

وليت الأمر قد اقتصر على هذا الوضع الأجبارى ولكن الفلاح المصرى قد خصه القدر بنصيب كبير من العلل الاجتماعية . مما حارت معه جهود المصلحين لتنوعها ، وتعددها ، ولولا إتصافه بالقناعة التى أوجدت لديه ما أسميه « بالمناعة » لكان لهذا التخصيص آثاره ونتائجه . ويكفى أن تكون أولى العلل ان الفلاح المصرى جاهل وما زالت تبذل الجهود الجبارة لمكافحة أميته وهو كفاح مرير . وهذا الجهل هو بعينه الذى جعل البيئة الريفية لا تعنى « بأوقات الفراغ » بل تركتها تضيع هباء لأنها لا تعرف لها قيما . ولا تنظر اليها النظرة ذات الأهمية . أو النظرة الجدية . فالإصلاح الاجتماعى الحقيقى يجب أن يتجه أول ما يتجه إلى وجهة عملية بحيث يغير من هذه النظرة ويسير بالفلاحين صوب أستغلال هذه الأوقات لا لأن مستوى المعيشة الحالى منخفض فحسب بل لأنه يخشى أن يستمر فى الانخفاض مع الزمن خصوصاً وان مصر تواجه

مشكلتين أساسيتين هامتين كلتاهما لها خطرها وأثرها فى محيط الاصلاح الريفى .

أولاهما — الزيادة المطردة فى عدد السكان .

ثانيهما — عدم التوسع فى الأراضى الزراعية .

مشكلة زيادة عدد السكان

أما الزيادة المطردة فى عدد السكان فلقد كانت وستظل مثار الشكوى بل الحديث المتكرر المعاد لكل متصد للأصلاح الاجتماعى . ولكل عامل فى ميدانه لأن الاحصائيات كانت وما زالت تشير إلى أن هذه المشكلة تزداد تعقيدا لأن عدد السكان بعد أن كان فى عام ١٨٨٢ نحو ٦٫٨٠٥٫٠٠٠ نسمة بلغ فى عام ١٩٢٧ نحو ١٥٫٩٣٠٫٠٠٠ وها هو التعداد الأخير فى عام ١٩٤٧ قد أرتفع بعدد السكان فبلغ نحو ١٩٫٠٩٣٫٧٨٤ وبذلك تكون كثافة عدد السكان فى الكيلو متر المربع قد أرتفعت من ١٩٩ إلى ٤٩٦ إلى أكثر من ٥٥٣ وستواصل الزيادة إلى ما شاء الله .

كثافة السكان فى مختلف المديريات

أما توزيع السكان ومدى الكثافة فى هذا الوادى طبقا لاحصاء سنة ١٩٢٧ فيمكن أجماله فى الآتى : —

اسم المديرية	عدد السكان	مساحة الأراضى	كثافة السكان لكل ١٠٠ فدان
البحيرة	١ر٢٤٥ر٦٤٢	١ر١١٠ر٧٥٤	١١٢
الغربية	٢ر٣٣٤ر٢٨٧	١ر٦٧٢ر٥٥٧	١٣٩
الدقهلية	١ر٤١٦ر٢٢٦	٦٢٩ر٨٤٢	٢٢٥
الشرقية	١ر٣٥٦ر٧٩٨	١ر١٧٦ر٩٤٢	١١٥
المنوفية	١ر١٦٨ر٧٧٧	٣٧٨ر٩٩٦	٣٠٩
القليوبية	٦٨٨ر٩٤٤	٢٣٦ر٣٥٧	٢٩١
الجيزة	٨٢٣ر٩٤٣	٢٥٠ر٩٩١	٣٢٩
بنى سويف	٦١٣ر٣٦٥	٢٥٨ر٨٠٩	٢٣٨
الفيوم	٦٧١ر٨٨٥	٤٣٠ر٨٣٠	١٥٦
المنيا	١ر٠٥٨ر٢٧٣	٤٧٦ر٦٣٠	٢٢٢
أسيوط	١ر٣٨٢ر٠٩٦	٤٨٤ر٥٤٨	٢٨٥
جرجا	١ر٣٨٨ر٤٢٥	٣٦٦ر٧١٤	٣٥١
قنا	١ر١٠٦ر٢٩٦	٤٢٧ر٩٤١	٢٥٩
اسوان	٢٧٨ر٨٥٤	٢٠٨ر٢٤٠	١٣٣

ولا شك أن المصلحين ومن يعنون بشئون الأصلاح سيطالعون فى هذه الأرقام التفسيرات الحقيقية لأحدى البواعث الأساسية التى جعلت العلل

الاجتماعية فى القرية المصرية مزمنة . وأصبح علاجها ليس بالأمر اليسير .

مساحة الأراضى الزراعية

أما عدم التوسع فى الأراضى الزراعية بالرغم مما نطالعه من همة مشكورة تبذلها الوزارات المختصة فان من الحقائق الثابتة أن الأراضى المستصلحة للزراعة لم تجارى هـذه الزيادة المطردة فى عدد السكان فبعد أن كانت مساحة الأراضى المنزرعة فى عام ١٩١٢ نحو ٦٢٦ر٢٨٢ر٥ فدانا بلغت فى عام ١٩٣٧ نحو ٦٩٧ر٢٨٠ر٥ أى بنقص ٢٠٠٠ فدان وهذا النقص مع ما إستجد من أراضى الاصلاح قد أستنفذته مشروعات الرى والصرف وإستوعبته المناطق الصناعية المستحدثة وغيرها من المرافق العامة وأعتقد أن التوسع الدائم فى مشروعات الأصلاح من شأنه تخفيض المساحات الزراعية الحالية إلى حد كبير إلا إذا حدث ما نتطلع اليه من توسع فى أصلاح الأراضى البور ومن الانتفاع بأراضى الصحارى فى إقامة المنشئات الصناعية التى ينتظر قيامها .

الضيق الاقتصادى وتوزيع الثروة العقارية

ولئن دلّت هذه الأرقام جميعها (احصائيات عدد السكان ومساحة الأراضى الصالحة للزراعة) على شىء فانما تدل على عدم التوازن ما بين السكان والأراضى

المنزرعة مما تسبب عنه ما نسميه «بالضيق الاقتصادى» وهو ضيق ظهر بوضوح فى الريف وليت العدالة قد توفرت فى توزيع هذه الأراضى الصالحة للزراعة ولكن المقادير قد أساءت توزيعها إذ جعلت نحو ٣٨ ٪ من هذه المساحات يمتلكها جماعة من كبار الملاك لا تتجاوز نسبتهم العددية نصف (١/٢ ٪) من عدد السكان وان ٤ ر. من الفدان هو متوسط الملكية لحوالى ثلاثة أرباع الزراع فى مصر ومن هنا عانى أهل الريف نتائج «القلقلة الاقتصادية» المترتبة على هذه العوامل السالفة الذكر والتى كان من نتائجها ان البلد أصبح يحارب فى ثلاث جبهات لأنه يقف مواجها أعداءه الثلاثة . الفقر — الجهل — المرض .

الملكيات الكبيرة والآلات الزراعية الحديثة

ومما يجدر الاشارة اليه أن هذه الملكيات الزراعية لم تقف عند النسبة التى ذكرتها بل أخذت فى التجمد نحو الملكيات الكبيرة وأظن أنها ستتابع هذا الميل ما دام قانون تحديد الملكية لم تقره الهيئات التشريعية حتى الآن وطبيعى سيصاحب هـذا التجمد الدائم والمتجدد فى الملكيات الكبيرة إدخال الآلات الميكانيكية الحديثة فى الأساليب الزراعية مما سيترتب

عليه ولاشك إضافة « أزمنة جديدة » إلى (أوقات الفراغ) الحالية وأيام البطالة فى الريف وستزداد هذه الأزمنة بقدر ما ستمدنا به الدول الصديقة من هذه الآلات. وسيغير التوسع فى إستخدام هذه الآلات من الأرقام التى عرفها الاجتماعيون عن فراغ الفلاح والتى أجملتها بحوثهم فى الأرقام الآتية : —

المديرية	عدد أيام العمل سنوياً للرجل	المديرية	عدد أيام العمل سنوياً للرجل
البحيرة	٢٢٠	بنى سويف	٢٠٠
الغربية	١٨٥	الفيوم	لم تستكمل دراستها
الدقهلية	٢٢٠	المنيا	١٨٠
الشرقية	١٨٠	أسيوط	١٥٠
المنوفية	٢١٠	جرجا	لم تستكمل دراستها
القليوبية	لم تستكمل دراستها	قنا	١٢٠
الجيزة	٢٢٠	اسوان	١١٥

وسواء رضينا أو كرهنا فان موكب المدنية الزاحف سيدفع بالأساليب الزراعية العتيقة لتحل محلها الأساليب الحديثة وستلعب الآلة الميكانيكية أدوارها فى الانتاج الزراعى وسيكون من نتائج هذا

زيادة تعطل الفلاح مما يدعونا بل يحتم علينا ونحن فى معرض الحديث عن « أوقات فراغه » أن لا نقصر حسابنا لها على ما نحن فيه . بل يجب أن نتجاوزه إلى ما ستكون عليه الحالة بعد حين . . وسيكون سؤال الغد هو سؤال اليوم وهو « ماذا أعددنا لبطالة الفلاح » ؟؟؟

وأخشى ونحن فى سياق الحديث عن « أوقات فراغ الفلاح » أن نغفل أوقات فراغ المرأة الريفية لأن القروية قد دفعها ضيق العيش فاتجهت بفطرتها إلى معاونة الرجل فى كسب الرزق بحيث أصبح لها فى مضمار العمل الربحى كيان ذاتى . . وفى دخول المنزل حساب . وكان من ثمار هذا التعاون مجاراة الفتيات للأمهات . والأبناء للآباء فأصبحت الأسرة جميعها . تتضافر فى العمل وتكد لطلب الرزق لتغالب الضيق . وتكافح العوز وما الأرقام التالية إلا سطور ذهبية لهذا الكفاح المشترك :

المديرية	عدد أيام العمل للمرأة	عدد أيام العمل للولد أو البنت	المديرية	عدد أيام العمل للمرأة	عدد أيام العمل للولد أو البنت
البحيرة	١٧٠	٢٠٠	بنى سويف	١٦٠	١٦٠
الغربية	١٤٠	١٤٠	الفيوم	—	—
الدقهلية	١٣٥	١٤٥	المنيا	—	١١٥
الشرقية	١٢٠	١٧٠	اسيوط	—	١٠٠
المنوفية	—	١٦٠	جرجا	—	—
القليوبية	—	—	قنا	—	١٠٠
الجيزة	١٦٠	١٩٠	اسوان	—	٦٠

ويلاحظ أنه وإن كانت الدراسات غير مستكملة لكل المديريات إلا أن المعروف أن النساء بمديرية أسيوط يزاولن صناعة الكليم وأن « بنى عديات » لتصور هذا المنظر الرائع . وأن نساء مديرية قنا يحترفن النسيج وما بلدة « نقادة » إلا لوحة فنية لهذا التعاون المشترك . وان قرية (البرادعة) ، تؤيد بطريقة عملية ان المرأة تلعب دورا كبيراً فى صناعة الألبان التى اشتهرت بها هذه القرية وها هى اللجنة التى سافرت إلى بلاد النوبة لدراسة مشروع إدخال الصناعات

الصغرى بها قد عادت وتقريرها يشير الى أن الذى يعمل فى تلك المناطق هى المرأة واللجنة أوصت بأن يراعى فى الصناعات التى يقترح إدخالها أن تكون صناعات تمارسها المرأة لا الرجل . وكلنا يضيف الى هذا الجهد الانسانى المذكور للمرأة المصرية ما تميزت به من أناة . ودقة . وما أمتازت به من ميل للفنون تكشف عنها تلك الأشغال اليدوية ومنتجات الخزف والفخار الخ . . .

هذه هى « أوقات الفراغ » للأسرة القروية وهى الغالبية للأسر المصرية لأنها تمثل نحو ٤/٣ عدد السكان ومن التجنى وهذا هو حال هذه الأسرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أن نهمل أمر هذه الأوقات فى حين أن الاتجاهات العلمية كفيلة بأن ترفع من شأنها وتجعل من هذه الأوقات الضائعة . ماديات تشبع البطون الجائعة . . وأن نخلق منها الاقتصاديات التى تعين هذه الطبقات الريفية على مواجهة الضيق أو فى القليل على الدنو من أعتاب العدالة الاجتماعية تدريجيا . فتنصرف الأذهان إلى إستثمار الأوقات . . والجهود إلى الانتاج لانماء الدخول عن رضا وطيب خاطر . ومن ثم تسود الطمأنينة النفسية هذه الطبقات

لأنهم سيرون فى الموارد الجديدة ثمار جهودهم . . ومحصولات إنتاجهم . فيضاعفون من نشاطهم لأن الكسب كالحلوى من يتذوقه مرة يستطيبه مرات . . هذا هو وجدان الماديات . بل هو وعى الاقتصاديات .

ويكاد يكون من المتفق عليه ما بين المختصين والاختصاصين أن الحيلة لجذب الفلاح إلى العمل فى وقت فراغه . والوسيلة لاستغلال وقت الفراغ هى نشر وتعميم الصناعات الصغرى فى الريف بحيث تصبح هذه الصناعات منزلية أى فى كلمة مجملة « تصنيع الريف » بالمعنى الذى تتحمله كلمة « تصنيع » لأن بعض رجال الاقتصاد بالجامعات الأمريكية يرون أن مدى نجاح مشروع « تصنيع الريف » مرهون بالزمن الذى تصبح فيه منتجات الصناعات اليدوية وفيرة ولها طابع (الانتاج الكبير) لأن وفرتها فى السوق الريفى سوف يجعلها فى متناول القروى فضلا عن إعتدال أسعارها مما يزيد فى الاقبال عليها والتوسع فى إستهلاكها ومن هنا يكون للمشروع إنعكاسات اقتصادية من حيث تشغيل الأيدى العاملة . وزيادة الدخول . واجتماعية من حيث ترغيب القرويين على الاستهلاك — بعد أن زادت دخولهم —

للمنتجات التى هم فى مسيس الحاجة لها والتى ترفع من قيمهم الاجتماعية .

الانعكاسات الاقتصادية للصناعات الريفية

ومما يؤيد هذا الرأى أن القرى المصرية التى خضعت لظل نظام (التصنيع الريفى) قد تمتع الأهلون بها باقتصاديات قياسية وتميز مجتمعهم الريفى بتحسينات أضفت بها هذه الاقتصاديات الكبرى ، وليدة الصناعات الصغرى ، مما جعل هذه القرى تمتاز عن مثيلاتها وجاراتها بوجوه إصلاح مختلفة كتعدد المدارس . والمساكن الصحية ، والمستشفيات المركزية . مما يتطلب إنشاؤه مساهمة أهل القرية أنفسهم ولعلى فى ما سأسوق من أمثلة لبعض هذه القرى انما أقدم الأدلة الواقعية على أن الصناعات اليدوية وسيلة لمكافحة الأمية الاقتصادية : —

ادكو : اشتهرت هذه البلدة بصناعة النسيج بمختلف أنواعه ويزاول هذه الصناعة نحو ٢/٣ سكان هذه البلدة التى يبلغ عدد سكانها نحو ٣٠٫٠٠٠ نسمة أما الثلث الباقى فيمارس صناعة صيد الأسماك ولعل حرمان البلدة من الموارد الزراعية هو الذى عاون على

نشر الصناعة بها حتى أصبح بها نحو ١٥٠٠ نول يدوى واصلت الانتاج حقبة من الزمن وما زال الأهلون يتوارثون الصناعة فكانت لها دخول مجزية تتراوح مابين ١٠٠ — ٣٠٠ جنيه فى السنة الأسرة موزعة بنسبة ٢٥٪ من عدد الأسر دخولهم ٣٠٠ جنيه سنويا و ٢٥٪ دخولهم ٢٠٠ جنيه و ٥٠٪ دخولهم ١٠٠ جنيه .

رشيد : تقدر جملة الدخول الشهرية من صناعة خوص الطرابيش — وهى صناعة جديدة يزاولها النساء والفتيات فى المنازل — نحو ١٥٠٠ جنيه وكانت قد وصلت الى ٢٢٥٠ جنيه فى الشهر . وذلك نظرا للمنافسة الشديدة نتيجة إباحة استيراد الخوص الأجنبى

البرادعة : اختصت هـذه البلدة بانتاج اللبن وفرزه وصناعة منتجاته وبالرغم من أن عدد السكان لا يتجاوز ٦ آلاف نسمة فانهم يقتنون أكثر من ٣ آلاف ماشية حلوب وتقدر الدخول الشتوية بنحو ٧٥ ألف جنيه والصيفية بنحو ٣٥ ألف جنيه .

نقادة : تعتبر هذه البلدة بحق القرية المثالية (للتصنيع الريفى اليدوى) فيوجد بها أكثر من ٦ آلاف نول يدوى بسيط تنتج مما تخصصت بانتاجه من فرك للنساء السودانيات ويقدر الناتج بنحو ٣٠ ألف فركة أسبوعيا بجانب ما تنتجه من أقمشة شعبية . ونانج الفرك يصدر جميعه للسودان ويقدر بنحو ١٠٠ ألف فركة شهريا . أما الناتج السنوى فيقدر بنحو ٣/٤ — ١ مليون جنيه (٣/٤ مليون للمنتجات المصدرة للسودان و ١/٤ مليون للأقمشة الشعبية المستهلكة محليا) فلا غرابة إذا كانت نسبة التعليم بهذه القرية عالية (٥٥ ٪) وأن من بينهم تجار وعملاء بالسودان لتصريف منتجات أهليهم وذويهم وأن دخول الصناع تتراوح مابين ١٠٠ — ٢٠٠ جنيه فى السنة . ودخول الفتيات تتراوح ما بين ٧٥ — ١٠٠ سنويا . ومن ثم يمكننا أن نقدر دخول الأسرة وبالتالى اقتصاديات هذه القرية كثمرة من ثمار (التصنيع اليدوى) .

وفى الامكان التحدث عن قليوب — فوة — وأبى قرقاص — وبنى عديات — ودرشاى — وكرداسة وناهيا وبلبيس . فجميعها قد أنتفعت بالاقتصاديات الصناعية ولكننى سأعفيكم من هذا التفصيل بما سأجمل به الناحية الصناعية للنسيج اليدوى والسجاد والكليم فى أرقام عامة قد تقرب الى الذهن حقيقة هذه (الاقتصاديات الكبرى) أو ما يسمونه (الصناعات الصغرى) .

اقتصاديات الصناعات اليدوية

لقد كان الاحصاء التموينى للأنوال اليدوية فى عام سنة ١٩٤٥ ٣٦٫٢٨٥ (وهذا العدد أقل بكثير من الواقع لأن النساجين اضطر والاخفاء معالم أنوالهم ظنا بأن هذا الاحصاء بقصد تحصيل ضرائب . أما الاحصاء الحقيق فيقرب من ٥٠ ألف نول (كما جاء بتقرير لجنة الصناعات العامة الذى أصدرته وزارة التجارة والصناعة فى الشهر الماضى فقط وهذا أحدث إحصاء رسمى خصوصاً بعد الدعوة الواسعة النطاق التى قامت بها إدارة الصناعات الصغرى فى القرى) وكانت الأنوال التى أحصتها وكالة التموين تنتج نحو ٣٫٨٧٣٫٦٣٨ مترا شهرياً من الأقمشة الشعبية ثمنها نحو ½ مليون جنيه وتستوعب جهود نحو ١٠٠ ألف عامل .

أما أنوال السجاد . والكليم . والبطاطين . اليدوية فنحو ٤ آلاف نول وأن قدرتها الانتاجية تزيد على نحو ½ مليون مترا مربعا من الكليم و ٤٠ ألف مترا مربعا من السجاد و ٥٠ ألف بطانية وتستوعب جهود ١٠ ألف صبي وصبية وتتراوح الأجور للغالبية وأعمارهم ١٠ — ١٦ سنة ما بين ٥ الى ١٥ قرشا يوميا .

وما دمنا قد طالعنا فيما تقدم من أرقام اقتصاديات الصناعات الصغرى فقد يكمل البحث لو أننا عرفنا ما هى هذه الصناعات ؟؟ وأين تقوم ؟؟ ومن الذى يزاولها ؟؟

لأول وهلة يبدو مشروع (التصنيع الريفى) أنه مشروع صناعى والحقيقة أنه مشروع اجتماعى صناعى يستخدم الصناعة كوسيلة للإصلاح الاجتماعى فى الريف لهذا خضعت هذه الصناعات عند الدعوة لها والتبشير بها لشروط قد يجدر للداعين مراعاتها حتى يكتب للخطى النجاح . والمشروع السلامة . ويشترط فى هذه الصناعات أن تكون :

الصناعات الريفية

أولا : صناعات يسهل مزاولتها وممارستها بمعرفة القرويين .

ثانيا : صناعات يمكن أن يكون لها المنزل بمثابة المصنع

ثالثا : صناعات يجب أن تتوفر لها فى القرية الخامات والأدوات على السواء .

رابعا : صناعات يمكن أن تروج منتجاتها فى أسواق القرى وبعد تهذيبها يمكن أن توجد لنفسها أسواقا فى المدن . ومع الإتقان وطبعها بطابع الفن المصرى يمكن أن تشق طريقها الى الأسواق الخارجية .

خامسا: صناعات تتصل بالخامات التى تتوفر فى القرية ويملكها القروى نفسه ولا يحسن إستغلالها على وجه اقتصادى فتصقل صناعيا وتستثمر فنياً لتؤتى له باقتصاديات سخية .

وعند هذه الشروط التى عرفت بل حددت الصناعات الصغرى تلتقى وجهات النظر لرجال الاقتصاد (من مصريين وأمريكيين) المهتمين بمشروع التصنيع الريفى ومن ثم نراهم يميزون ويقسمون الصناعات الريفية الى الآتى :

١ — صناعة فرز الألبان ومنتجاتها :

وصناعة الألبان فى مقدمة الصناعات الريفية خصوصا فى البلاد الزراعية لأن الماشية الحلوب فى

هذا البلد تحل محل الملكية العقارية عند الفلاح فهى تمثل جانبا أساسيا من اقتصادياته العامة وقد يتلوها المورد الزراعى عند الكثيرين من الزراع سواء كان هذا الدخل أجور عمل . أو أنتاج حقل . ومن ثم عنى الاقتصاديون بهذه الثروة اللبنية ويكفى أن يقدر ثمنها (حسب تقرير وزارة التجارة والصناعة الذى أصدرته أخيرا عن أعمال لجنة الصناعات العامة) بنحو ٢٠ مليون جنيه . وكلنا يعلم أن ٩٠٪ من هذه الثروة ينتجها الفلاح وهو فى نفس الوقت المالك لها لأنه المربى للماشية . فكل إستغلال صناعى لهذه الثروة على الوجه الذى يلائم البيئة الريفية من شأنه زيادة قيمة هذه الثروة زيادة ملحوظة سيلمسها الريفيون عاجلا .

صناعة الألبان ومنتجاتها

فالدعوة لنشر وتعميم الفرازات فى القرى لفرز اللبن الناتج دعوة لها وجاهتها ويكفى أن يكون من من مزايا تنفيذها الآتى :

ا — بداية العناية بنظافة اللبن بعدم الاكثار من أن تتداوله أيدى القرويين .

ب — الأستفادة من فرز المواد الدهنية من اللبن فى

الصيف وهو المتعذر فنيا مع أستعمال الطريقة العتقية (الخض بالقربة) .

ج — تمكين الجمعيات التعاونية الزراعية من جمع المواد الدهنية (الكريم) لتحويلها الى مسلى وتصريفه بما ستتمتع به من سمعة تحت اسم هذه الجمعيات بما يكفل رواجها . وكذلك تمكين الأهلين من الاستفادة من لبن الفرز لتحويله الى (جبنة قريش) وهو إستهلاكهم العادى فى القرى .

د — توفير جهود النساء التى تبذل فى عمليات (الخض) للانتفاع بها فى صناعات منزلية تصلح لأن تمارسها المرأة فى أوقات فراغها الجديدة .

٢ — الصناعات الزراعية الريفية

الصناعات الزراعية الريفية

ينصف المختصون بالصناعات الزراعية لو أنهم فرقوا ما بين الصناعتين . وأقروا التسميات حسب ما تقتضيه مسميات هذه المنتجات فان كثيرا من الصناعات الزراعية ما زال يحتل القرى من زمن بعيد ويتبع فى إنتاجها أساليب عتيقة قد أوحت بها الفطرة . أو عقلية الأزمنة الغابرة . وأمر تحسينها قد ترك للمقادير . وهذه الصناعات لها اقتصاديات كبيرة فى القرى التى قامت فيها ولها دور هام فى تموين الأهلين

بحاجاتهم للاستهلاك منها ومن بين هذه الصناعات وجل منتجاتها غذائية :

صناعة العسل الأسود — صناعة زيت القرطم والخس (بالصعيد) — صناعة تجفيف وتعبئة البلح — عسل النحل — التخليل — دودة القز وغير ذلك وجميعها صناعات زراعية مما لا شك فيه . ولا خلاف عليه . ولكنها صناعات ريفية لم تصل بعد لمرتبة الصناعات الزراعية لأنها ما زالت قروية من حيث إنتاجها — والعامل المنتج لها . والوسيلة التى تنتج بها . وهذا ما جعلها تكاد تكون منسية من الصناعيين . فالاهتمام بتهذيبها وتحسينها والأخذ بناصرها من النواحى الفنية يعد كسبا للاقتصاديات الريفية .

٣ — الصناعات اليدوية (المنزلية)

وهذه الصناعات تنقسم الى قسمين : —

(ا) صناعات صالحة لأن يزاولها الرجل .

(ب) صناعات صالحة لأن تمارسها المرأة .

ومن بين الصناعات التى قد تتبع القسم الأول ويرجى من ورائها الخير الصناعات الآتية :

١ — صناعة نسيج القطن — الحرير — الكتان

٢ — صناعة غزل ونسج الصوف (الزعابيط الدفافى ـ التلافيح ـ الشيلان ـ الأحرمة ـ البطاطين الجرود) .

٣ — صناعة تحويل الكتان بعد تعطينه الى حبال ودوباره .

٤ — صناعة الفخار .

صناعات يزاولها الرجل

٥ — صناعة اللعب الخشبية والنجارة بوجه عام

٦ — صناعة الصباغة البسيطة . (معروضات خان الخليلى)

٧ ـ صناعة القش والسمار بأنواعه وكذلك منتجات النخيل كالجريد والليف الخ . .

٨ — صناعة الجلود المزخرفة (السروج — الكرابيج — حافظات النقود) .

ومن بين الصناعات التى قد تتبع القسم الثانى ويطيب للمرأة ممارستها :—

١ — صناعة غزل ونسج الصوف (السجاد والكليم) .

٢ — صناعة خوص الطرابيش .

٣ — عمليات التجهيز لخيوط الغزل وهى المراحل الأولى لصناعات النسيج .

٤ ـ صناعة القش ومختلف منتجاته (والمرأة النوبية تضرب المثل الأعلى فى هذه الصناعة بالذات ولها فن ونقوش تنفرد بها منتجاتها وتميزها أيضا) .

صناعات تمارسها المرأة

٥ ـ صناعة الإبرة والتريكو والبرودرى والحياكة .

٦ ـ صناعة الجلود المزخرفة كحقائب السيدات والقفازات :

٧ ـ صناعة الخزف المنقوش .

٨ ـ صناعة الزهور الصناعية .

هذا مجمل للصناعات التى تصلح لأن تكون برنامجا يحققه الزمن وينسقه المران . ويكيفه تطور البيئة فمنها ما هو صالح للمدن ومنها وما هو يحقق النجاح فى القرى ومنها ما يعتبر برنامج الغد عند التوسع فى التصنيع وفق استعداد المنطقة لأن إدخال صناعة فى جهة ما من جهات القطر يجب أن لا يكون إرتجالا أو إفتراضا بل يجب أن يسبقه بحث على أساس دراسة تعرف معها البيانات الآتية :

١ ـ كثافة السكان فى الجهة المراد تصنيعها .

٢ ـ نوع المسكيات بهذه المناطق (كبيرة أو صغيرة)

٣ — طرق الرى لمعرفة المواسم الزراعية .

٤ — أوقات البطالة الاجبارية للرجال والنساء على وجه التقريب .

الدراسات العلمية لادخال الصناعات الريفية

٥ — الصناعات الموروثة والمنتشرة وتعرف تاريخها وما هو قائم منها فعلا . ومدى نجاحها وما إندثر منها وأسباب بوارها .

٦ — الخامات الريفية المتوفرة فى هذه المناطق .

٧ — أنواع المنتجات التى يفتقر إليها السكان .

٨ — رغبات الأهلين الخاصة ومدى إستعدادهم للأخذ بأساليب التصنيع .

٩ — دراسة لحالة التسويق بوجه عام أى السوق القروى والسوق المجاور والجهات التى للصناع عملاء بها

١٠ — الوقوف على العقبات التى واجهـــا الاخصائيون الاجتماعيون أثناء أداء رسالتهم وتعرف وسائل تذليلها لأن رسالة الاخصائى الصناعى رسالة مزدوجة جانبها الأكبر فنى والجانب الآخر اجتماعى .

ومتى تجمعت هـذه الدراسات وأستكملت هذه البيانات أمكن على ضوئها اختيار نوع أو أنواع الصناعات الصغرى التى يمكن إدخالها . والعمل على

نشرها . والمناداة بتعميمها مع مراعاة ظروف المجتمع الريفى .

ومن هنا تتكشف بوضوح رسالة (التصنيع الريفى) فهى ليست بقاصرة على نشر وتعميم صناعات جديدة بل تشتمل أسسها على العناية بالصناعات الريفية الموجودة فعلا لسببين جوهريين :ـــ

أولا : أن تهذيب وتحسين منتجات الصناعات الموجودة سوف يرفع من مستواها فتزداد اقتصادياتها ويتبع هذا زيادة الوعى الصناعى الريفى .

رسالة التصنيع الريفى

ثانيا : أن الدعوة للمستجدين من القرويين للأخذ بأساليب الصناعات اليدوية على غير ما ألفوا فى ماضى حياتهم دعوة تحتاج الى ما يسندها وما يدلل على وجاهتها والمراجع التى تزود الداعين ليقنعوا طبقات يخيم عليها الجهل هى الحقائق المستمدة من واقع القرى التى خضعت لظل نظام التصنيع القروى والمقارنة بين ماضيها وحاضرها مما يكسب الدعوة لونا جميلا قد تستجاب معه . وقد يعين هذا كله على التوجيه غير المباشر .

وما دام تهذيب الصناعات الموجودة من أسس البرنامج فمن الشيق أن أجمل وسائله :

١ — أمداد المشتغلين بالصناعات الريفية بالرسوم والتصميمات المجانية (وأقول المجانية حتى لاتخضع هذه المعاونة البسيطة لقواعد ولوائح مالية يحار معها الصانع اليدوى لأنها قد حيرت من قبله موظفين قدامى) وهذه الرسوم من شأنها تهذيب المنتجات ورفع مستوى ذوقها الفنى مما يساعد على تصريفها .

٢ — متابعة الارشاد الفنى لانماء مواهب الصناع الريفيين ليكونوا عونا على خلق أجيال صناعية مدربة التدريب الحسن وهذا الارشاد لا يكفى فيه الناحية الفنية بل أعود فأكرر أن من مستلزماته توفر (السلوك الاجتماعى) عند الاخصائى ليقبل الصانع الجاهل هذه الارشادات قبولا حسنا وينفذها فعلا .

٣ — العمل على التيسير للصناع فى الحصول على حاجاتهم من الخامات اللازمة لتشغيلهم بأسعار معتدلة

ومعاونتهم عن طريق الجمعيات التعاونية على تصريف منتجاتهم (مشكلة خيوط غزل القطن ليست ببعيدة عن أذهانكم) .

هذا بسط للصناعات التى تصور فى مجموعها مشروع (التصنيع الريفى) وهى صناعات يمكن مع نشرها إستيعاب أوقات فراغ الريفيين كبارهم وصغارهم نساءهم ورجالهم كما أنها ستكفل إستخدام خامات الريف وستوجد فى البيئة القروية لا (وعيا صناعيا) فحسب بل ستوجد ما يمكن أن يسمى (بالتفاعل الاقتصادى) وإن كان تفاعلا فى حيز ضيق إلا أن عمليات البيع والشراء سيكون لها أثر مباشر فى محو الأمية الفكرية فى البيئة القروية .

ويجدر بنا وقد مسسنا ما أسميناه (بالتفاعل) فى البيئة أن نذكر أن الأهداف الاقتصادية المباشرة التى ترجى من مشروع نشر الصناعات الصغرى فى القرى على عظيم قيمتها فانه يعادلها كسب اقتصادى آخر غير مباشر إلا وهو تكوين بل خلق جيل جديد من وسط البيئة الزراعية قد تزود بمران العمل وإمتاز بالتدريب

الصناعى وهو الجيل الصالح لإمداد المصانع المصرية التى ينتظر إنشاؤها تحقيقا لإهداف مصر القومية والاقتصادية .

مشروعات الصناعات الصغرى فى الدول الأخرى

مشروعات الصناعات اليدوية بالدول الأجنبية

والدعوة لتعميم الصناعات الصغرى أن بدت جديدة فى مصر فهى قديمة فى الأمم الأخرى بل هى دعوة قد عاد الى ترديدها والمناداة بها بعض الدول فى هذا العصر لأنهم رأوا فيها الطريقة المبسطة لإستغلال جهود طبقات أمية . وأيقنوا أنها وسيلة من وسائل الموارد الاضافية . وتحققوا من أنها حيلة لتحويل أوقات الفراغ الى قيم مادية . بجانب ما أجملناه وفصلناه من فوائد ومزايا وإنى قد أنصف التفسير إذا ما ذكرت بايجاز طرفا من مشروعات التصنيع عند الدول الأخرى .

الهند

(فالهند) وهى الدولة التى تعتبر الحقل التجريبى للعلل الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية وتكاثر السكان وشيوع الفقر قد لجأت الى الصناعات الصغرى البسيطة

وتفننت فيها لا كهواية ولكن مكافحة للعوز ودفعاً للضيق . وها هى منتجاتها البسيطة تعرض فى أكبر العمارات وفى أهم شوارع مدينة نيويورك فضلا عن النجاح الذى صادف صناعة (الخدار) وهو نوع من الأقمشة الهندية كنتيجة للدعوة الوطنية التى نادى بها الزعيم الراحل « غاندى » .

الصين

(والصين) وهى الدولة المزدحمة بالسكان والتى يعانى أهلها علل مصر الاجتماعية قد تخصصت بانتاج الصناعات الصغيرة وتكاد تكون منتجات الخزف والسجاد والصياغة والقش التى تحمل طابع الفن الصينى منتجات تحتل أمكنة العرض والبيع فى كل مدن أمريكا الكبرى وفى حواضر أوربا على السواء .

المجر

(والمجر) وهى الدولة التى تمثل الحالة الاقتصادية بدول وسط أوروبا حيث مستوى المعيشة منخفضا قد اتجهت الى العناية بالصناعات الصغرى وميزتها بالدقة الفنية وكانت مصدر ربح ودخول للطبقات المشتغلة بها والمتصفح للمجلات التى تصدرها جماعات الصناعات اليدوية بالمجر ليوقن أن الصناعات الصغيرة قد لعبت

دورا اقتصاديا مذكورا لا فى المجر فحسب بل فى وسط أوروبا .

جزر الهند الغربية

(وجزر الهند الغربية) وهى الجزر المنعزلة فى المحيط الأطلنطى والتى تخضع فى الانتاج الزراعى لمواسم الأمطار وطبيعة أراضيها الجبلية تكاد تكون جميعها حقول تطبيقية وإنتاجية للصناعات الصغيرة ومنتجاتها تعرض فى أمريكا وهى تنافس مثيلاتها الهندية والصينية لا لوفرة الخامات بها بل لقلة أجور المشتغلين بهذه الصناعات وأوقاتهم كما ذكرت متوفرة .

جزيرة بورتوريكو

(وجزيرة بورتوريكو) وهى جزيرة فى المحيط الأطلنطى وتعتبر مستعمرة أمريكية وعلى بعد ٣ آلاف ميل جنوب شرقى نيويورك وقد كان من حظى زيارتها أثناء بعثتى العملية فى أمريكا أخيرا — جزيرة تشابه ظروفها الاجتماعية مصر فعدد سكانها ٢ مليون وقد تضاعف منذ ١٩٣٠ والزراعة تعتمد على الأمطار وزراعة القصب تحتل المكان الأول فى الجزيرة كالقطن فى مصر ونسبة التعليم ٤٧٪ وغالبية السكان تقدر دخولهم بنحو ٥٠٠ دولار فى السنة فى حين أن مستوى

المعيشة يزيد عن مثيله بالولايات المتحدة بنحو ٥٠٪.
ولكن هذا الضيق الاقتصادى والحرمان من الموارد قد دفع بالأهلين الى الأخذ بالصناعات اليدوية والرجل له باع طويل فى منتجات القش المختلفة أما المرأة البورتوريكية فهى فنانة مدربة وهى التى تمون المحال التجارية بأمريكا من قاصيها ودانيها بمنتجات الإبرة والقفازات والحقائب والقبعات كما أنها تتعاون مع الرجل على أنتاج السجاد المصنوع بطريقة التطريز وهى المنتجات التى تفرش فنادق أمريكا ومنازلها وأنتاج الفتاة من ٢٠ — ٢٥ قدم مربع فى اليوم وتحتل صناعة الإبرة فى الجزيرة المرتبة الثالثة وقد بلغت دخول هذه الصناعة فى عام ١٩٤٦ نحو ٢٢ مليون دولار وإذا أضيف لهذا الدخل اقتصاديات باقى الصناعات اليدوية لأصبح مكانها الثانى فى الجزيرة أى بعد صناعة السكر مباشرة وهى الصناعة الأولى .

ومعظم هذه الصناعات يزاول منزليا وإنى أذكر على سبيل المثال أن بمدينة (مايا وث) وهى العاصمة الثالثة بالجزيرة ما لا يقل عن ٥٠ ألف امرأة يزاولن

أشغال الإبرة والتطريز المنزلى وبلغ من اهتمام حكومة بورتوريكو بهذه الصناعات أن أعدت قوانين للمشتغلات بها حددت بمقتضاها أجورهن وهى قوانين مماثلة لقوانين العمال بالمصانع الكبرى .

جزر فرجن

«وجزر فرجن» بالمحيط الأطلنطى أيضا على تعددها فان الأهلين بها فقراء ويعتمدون فى أرزاقهم على الصناعات اليدوية التى تصرفها الجمعيات التعاونية فى الولايات وما يشتريه السياح باعتبار هذه الجزر مقصد بعض السياح فى الشتاء (وهى من بين الجزر التى زرتها)

أريزونا ومكسيك الجديدة بأمريكا

وفى ولايتى « أريزونا » و« المكسيك الجديدة » يرى القاصد إليهما (وقد أتيحت لى زيارتهما أيضا) الهنود الأصليون المعمرون يعيشون على مزاولة الحرف اليدوية ويرتزقون منها وهى مطبوعة بفنهم الخاص ولم تتمكن جهود المصلحين أو وعى (الانتاج الكبير) وهو وعى أمريكا الصناعى فى تحويلهم عن مذهبهم الصناعى اليدوى ومن ثم عمدت حكومة الولايات الى إدخال هذه الصناعات ضمن برامج المدارس الخاصة بالهنود كوسيلة

لتهذيبها ثم خصتها بعناية هامة فأعدت لها أمكنة عرض لتصريفها تكاد تنطق بالجمال والفن .

(واليابان الجديدة) أى اليابان بعد الحرب الأخيرة قد عمد المهيمنون على شئونها إلى العودة باليابانيين — بعد أن حطمت مصانعها وكتب عليها التقلص — الى سابق تاريخهم الصناعى وهو التصنيع المنزلى وكلنا يذكر بجانب ما تميزت به المنتجات اليابانية من رخص فى أسعارها وجودة نوعها أن عمال اليابان الصناعيين قد برعوا وكانوا من أمهر الصناع فى العالم وأقلهم تركا (للعويرات) أى العادم الصناعى وما هذا الا لسابق تدريبهم فى منازلهم .

هذه بعض الحقائق التى تصور أوجه مناشط حركة التصنيع اليدوى فى الدول التى تماثل ظروفها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية مصر وما من شك أن التجارب والنتائج التى أسفرت عنها هذه الحركة فى قرى مصر وفى البلاد التى ذكرتها تجارب خليق بأن يستفاد من تطبيقها . ونتائج جديرة بأن تسترعى اهتمام المستولين . فينظرون الى مشروع (التصنيع الريفى) النظرة التى

تضعه فى كفة متعادلة مع باقى المشروعات الاقتصادية أو الاجتماعية الكبرى .

مراكز التدريب الصناعى

فانشاء (مراكز التدريب الصناعى) فى القرى هى الطريقة العملية لنشر وتعميم هذه الصناعات وهى بنفسها نقط الارتكاز للزحف بالصناعات الموجودة نحو الأمام لتجارى تطورات العصر الصناعى . وتماشى أقتصادياتها الحالة المعيشية الجديدة .

ولا أعود الى تفصيل مهمة « مراكز التدريب الصناعى » فقد سبق لى أن أوضحت هذا فى سابق محاضراتى وكتاباتى إنما الذى أود أن أشير اليه اليوم أن نظام المراكز الصناعية للتدريب نظام معمول به فى أمريكا وولاية (كنتاكى) تنتشر فى جبالها هذه المراكز ويطلق عليها (craft centers) ولهذه المراكز اتحادات تتبادل المشورة الفنية والتجارية وتصدر المجلات التى تعلن عن نشاط هذه المراكز وتنشر فى ما بين أعضائها المعلومات المختلفة التى توسع من أفكارهم أما فكرة إنشاء هذه المراكز (بولاية كنتاكى) التى ذاق سكان جبالها ألوان حرمان العزلة لعدم توفر المواصلات ولقلة المناطق الصالحة للزراعة فقد نبتت فى أروقة

جامعة (بيريا) العتيدة وهى أقدم جامعات الولاية وتكاد تكون الجامعة الأمريكية الوحيدة التى يغلب على برنامجها منهج التعليم الصناعى المبسط .

وهذا النظام معمول به أيضا الآن فى الصين لتدريب النشء الجديد على مختلف الصناعات اليدوية ليواجه حياة الكفاح العملى فى بلاد شاسعة يعانى السكان فيها الأعداء الثلاثة (الفقر — الجهل — المرض) .

ومن دواعى التفاعل والتشجيع ان دعوة ادارة الصناعات الصغرى للتصنيع قد لاقت فيما لاقت هوى عند جماعة من الخيريين ومحبى الاصلاح الاجتماعى بمدينة الاسكندرية وعلى رأسهم سعادة حسين بك فهمى مدير عام شركة الملح والصودا أطلقوا على أنفسهم (جماعة الاعانة والتدريب المهنى) إذ كان فاتحة نشاط الجماعة إنشاء مركز اجتماعى وتدريب صناعى فى عام ١٩٤٧ ساهمت فيه الادارة ببعض الارشادات الفنية التى تولاها اخصائيوها ويمثل هذا المركز الكائن بجهة المندرة فكرة المراكز الصناعية التى ندعو الى إنشائها وقد وجدت به حتى الآن الأقسام الصناعية الآتية :—

صناعة الفرش — الخوص ومنتجاته — الجريد —

الأحذية ـ التجارة والأثاث للاستفادة من مخلفات القش ـ السجاد . . (ويمكنى أن أعلن الساعة أنه قد تم إضافة النسيج الى ما تقدم من الصناعات) وسنتابع المعونة وإنى موقن أن الهدف الاجتماعى المشترك سينمى من هذا المركز ليحقق أمانى المشرفين عليه . ويبقى على آمالى المنتفعين منه . إذ أنه يستوعب فى أقسامه المختلفة ٥٠ طفلا يخضعون لأشراف اجتماعى وصحى وتعليمى كبرامج إضافية تعين على التدريب المهنى الذى هو منهج المركز الأصلى . ولاداعى لتفصيل نظام هذا المركز من حيث صرف وجبة غذاء للأطفال وأجورهم الخ . . فقد تكون الزيارة للمركز أنطق وأصدق بجانب ما فيها من تشجيع للمشرفين عليه . وكلنا نتطلع الى اليوم الذى يعود فيه الأطفال الى منازلهم ليكونوا خمائر التصنيع فى منازلهم . .

ولئن كان رجال الاقتصاد بالجامعات الأمريكية أثناء زياراتى لها قد تغنوا بالمشروع كما أن الصحافة الأمريكية فى مختلف الولايات قد أستقبلت المشروع استقبالا طيبا فتحدثت عنه وعلقت عليه ونعتته تحت

عناوينها البارزة (بمشروع السلام الاجتماعى) تارة والمشروع (الاقتصادى الكبير) تارة أخرى إذ رأت فيه المشروع العملى لمكافحة الآراء المتطرفة والذى يدنى الطبقات المحرومة من العدالة الاجتماعية .

مشروع التصنيع الريفى والمؤتمر الاقتصادي المصرى الأول

أقول لئن كان هـذا هو موقف الاقتصاديين فى أمريكا فان الاقتصاديين المصريين كانوا أسبق منهم الى الدعوة للمشروع وأكثر حماسة له فهم باعثو فكرته فى أول مؤتمر لهم عقد فى الدولة المصرية سنة ١٩٤٦ إذ تضمن تقرير السياسة الصناعية هـذه الفترة الذهبية :—

(ويجب أن لا تعنى الحكومة فقط بالصناعات الكبيرة التى تتوافر لها رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتى تجد إقبالا عليها من أرباب الأعمال الذين يعملون على نطاق واسع لأن فى ذلك إهمالا لناحية من نواحى الاقتصاد القومى التى تستدعى الكثير من الالتفات والرعاية وهى ضرورة نشر الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة فى ربوع الريف كصناعات الحصر والغزل والنسيج اليدوى والمكانس والسلال وما الى ذلك .

ولاشك أن فى تدعيم السلف الصناعية الصغيرة والاشراف على تدريب العمال وما الى ذلك مما يساعد على تخفيف حدة البطالة الموسمية التى تصيب صغار المزارعين أثناء المواسم التى لا يجدون فيها من الأعمال الزراعية ما يستوعب كل أوقاتهم وهذا فضلا عن فسح المجال لسكان الريف بزيادة موارد كسبهم ثم رفع مستوى معيشتهم) .

ثم عاد المؤتمر فتضمنت قراراته الجامعة الشاملة القرار الآتى :

(يقرر المؤتمر نشر الصناعات الزراعية والصناعات الصغيرة بالأرياف وتخصيص ادارة لهذه الصناعات بمصلحة الصناعة) .

قرارات المؤتمر الاقتصادي المصرى الأول

وكل عامل فى ميدان الاصلاح الأجتماعى ليحيي المؤتمرين لأن الحكومة قد أصدرت قرارها بتشكيل هذه الادارة بعد ٣ شهور من هذا القرار الحكيم .

ولم يغفل المؤتمرون أمر تمويل هذه الصناعات فطالبوا بالأخذ بنظام الجمعيات التعاونية الصناعية فى الصناعات التى يتحتم تطبيقها العمل فى حدود ضيقة أى

الصناعات التى تقوم على أساس الانتاج الصغير فأضاف الى قراراته السابقة القرار الآتى : —

(العمل على نشر الصناعات الريفية والصغرى فى مناطق الجمعيات التعاونية الزراعية تحت إشراف هذه الجمعيات) .

سيداتى سادتى :

إن قامت فكرة الصناعات الكبرى على إستغلال رؤوس الأموال . فان فكرة الصناعات الصغرى إنما تهدف الى إستثمار جهود النساء والرجال .

أفلاطون والخدمة الاجتماعية

وإن صدق الفكرة التى أوحى بها الفيلسوف أفلاطون فى أولى رسائله الفلسفية فى التربية منذ أربعة وعشرين قرنا وهى (أن وظيفة التربية الأولى هى أعداد الطلاب للقيام بالخدمة الاجتماعية) ليوحى إلى المصلحين الاجتماعيين بل قديقرب الى أذهان الغيورين الفكرة البعيدة التى يهدف إليها مشروع (التصنيع الريفى) وهى (أن وظيفة التدريب المهنى هى أعداد القرويين لمواجهة الالتزامات المعيشية) ونقصد بهذا الحياة الانسانية التى يتوفر فيها العدل الاجتماعى لأن تركنا

مشكلة «الضيق الاقتصادى» وإهمالنا «القلق الاجتماعى» بأمل أن الزمن كفيل بحل هذه العقد جميعها . بل هى قد تحل نفسها بنفسها من الأمور الخطيرة ويكفى أنها ستزيد من ظواهر التعطل والتشرد والحرمان وسيتحول «القلق الاجتماعى» إلى «إضطراب اجتماعى» يصبح الناس معه غير مترددين فى الترحيب بأى نوع حكومى أو نظام اقتصادى يعاونهم على تحسين أحوالهم الاجتماعية والمعيشية .

معالى لطفى السيد باشا ومستوى المعيشة

أما الفيلسوف المصرى معالى لطفى السيد باشا فقد قال فى حديث صحفى : «إن مستوى المعيشة مقياس لحيوية الأمم» ثم أكد معاليه «إن العدالة الاجتماعية إذا توطدت دعائمها فى أمة كان ذلك دليلا على أن الرأى العام فيها قد بلغ سن الرشد وأن الشعوب التى ينحط فيها مستوى المعيشة فتلك يسهل استعبادها» . ثم ذكر بل لعل معاليه قد قصد الإنذار «إنه لم يطل استعمار انجلترا للهند والملايو إلا على حساب تدهور الحياة الاجتماعية فيها» .

سيداتى . سادتى

خاتمة

هذه هى فكرة الفلاسفة الغابرين والحالين وآراء الاقتصاديين المصريين والأمريكيين وكلها أتجاهات تلتقى عنـــد غاية يتبلور فيها التسامى الأنسانى بلورة يتحقق معها ذلكم الحلم العالمى إلا وهو « السلام الاجتماعى » عند الشعوب المختلفة .

والكل متفق بل ومجمع على أن الغاية سامية وأن الحلم لذيذ . ولكن الكفاح للوصول إلى الهدف يحتاج إلى مال — وجهد — وزمن .

أما المال فالمفروض أن تتكفل به الدولة ولو بفرض ضريبة خاصة ترصد لهذه الأغراض (وهو نظام معمول به فى كثير من الولايات الأمريكية حيث تفرض ضرائب ترصد لأغراض التعليم وإصلاح الطرق الزراعية إلى غير ذلك) خصوصا وأن ماستنفقه الدولة مثلا على هذا المشروع الصناعى الاجتماعى سيرد لها بعد قليل لأن مكافحة الأمية الاقتصادية فى الريف بواسطة « التصنيع اليدوى » سيوفر اعتمادات طائلة اعتادت الحكومة رصدها لمكافحة الأعداء الثلاثة

(وقد بلغت الاعتمادات هـــذا العام ٤ مليون جنيه وللأسف ليس لمشروع التصنيع الريفى أى نصيب فيها) فمحو الأمية الاقتصادية معناه مكافحة العلل الاجتماعية وفى هذا يقول معالى الشمسى باشا فى إحدى خطبه بمجلس النواب فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٣٩ «إن دواء حياة الشعب الاجتماعية والصحيه والخلقية تبدو عنـــد تدقيق النظر أعراضاً لعلة واحدة أصلية هى إنخفاض مستوى المعيشة فى مصر انخفاضا نراه بالأخص بين سكان الريف متمثلا فى مسكنهم ومشربهم وملبسهم ومأكلهم ظاهرا على وجوههم الشاحبة وأجسامهم الهزيلة التى أصبحت لاتقوى على مقاومة الأمراض».

معالى الشمسى باشا والأدواء الاجتماعية

هذا من ناحية «المال» الذى نطالب الدولة بأن تتكفل بتدبيره لنشر وتعميم مراكز التدريب الصناعى كوسيلة لمكافحة الأمية الاقتصادية بين القرويين.

أما «الجهد» فوفور ولله الحمد لأن الوعى الاصلاحى سائد المجتمع الآن وهو الذى يدفع العاملين دفعا وكل مايرجى أن يستفاد من وجود هذا الوعى

فلقد صدق الفيلسوف « وليم جمس » حين قال « إن كل حافز لا يستجاب نداؤه هو حافز مقضى عليه » فكل ما نخشاه أن يكون هذا مصير الكثيرين من أصحاب الضمائر الحية النابضة بالرغبة فى الخير والأصلاح حين لا تجد الفرصة للعمل فتفقد حماستها . وتقل حساسيتها . ويصيبها الموت المبكر وهى لما تتفتح أو يتم نضجها بعد . وإذا ما اختفى « الوعى الاصلاحى » حل محله « الرياء الاجتماعى » وهذا كارثة الكوارث .

أما « الزمن » وهو ركن هام من أركان الاصلاح فانه سيقصر متى طالعنا بشائر النجاح .

وفقنا المولى إلى الطريق السوى للكفاح .

والسلام ؟

331.845:M29aA:c.1
المراغي، شكري
أوقات الفراغ ومكافحة الامية الاقتصاد
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018508

American University of Beirut

331.845
M29aA

General Library

331.845
M29qA
C.1